مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 23 - جوان 2005، ص.ص.61-69

النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به

ملخص

يعالج هذا المقال أهم المفاهيم المستخدمة والمتداولة في الدراسات الحضرية بمختلف أبعادها وفي شتى المجالات، مع التركيز على البعد الاجتماعي لهذه المفاهيم، لأهميتها واستعمالاتها في دراسة المدينة، محاولين تحديد معناها من خلال التطرق لبعض الاتجاهات النظرية الواردة حول الموضوع بالاعتماد على صيغة المقاربات المفاهيمية.

إلا أننا وفي الوقت نفسه نستخلص أن كل اتجاه يثير جملة من التساؤلات النظرية والمنهجية ترتبط كل منها صعوبات خاصة بتعريف المفهوم وتحديد معناه بشكل واضح ومتفق عليه

د/ **بوودن عبد العزيز**
قسم علم الإجتماع
جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

مقدمة:

إن التطورات التكنولوجيةالتي أعقبت الثورة الصناعية مع بداية القرن 19 فرضت على المدينة ضرورة تكيفها مع الحقائق الجديدة وتحررها من القيود التي أحاطت بها في السابق والتي دامت حتى الأربعينيات من القرن20، حين ظهر باحثون من مختلف فروع العلم في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها التكنولوجيا في مساحتها وأنشطتها، لذا يمكن القول أنه إذا كان العالم قد شهد تحضرا لم يسبق له مثيل خلال القرن الماضي، فإن ملامح هذا التحضر أصبحت واضحة مع مطلع الألفية الثالثة من خلال استمرار تزايد حجم المجتمع الحضري، وكثافته السكانية، وفي تغير الأساس الوظيفي وتعقده، وكذا في طابع حياة الأفراد، وأبعاد السلوك الاجتماعي.

ومن ثم فإن أي محاولة جادة لفهم طبيعة الحياة الحضرية المعاصرة يجب أن تعترف

Résumé

Le présent article analyse les concepts utilisés dans les études urbaines dans leurs différentes perspectives en s'appuyant sur leur aspect sociologique et leur utilisation dans l'étude de la ville, tout en essayant de limiter leurs significations. Nous avons cité quelques tendances théoriques sur le théme en adoptant des approches conceptuelles.

Chaque tendance soulève quelques questions théoriques et méthodologiques, avec certaines difficultés spécifiques à la difinition du concept. Chaque tentative scientifique à l'analyse historique de concept de la croissance urbaine doit assimiler ses différentes perspectives, son exploitation integrale et ses rapports avec les autres concepts.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2005.

بالإطار التراكمي الواسع للخبرة الحضرية الحديثة، مما يعني أن تصبح محاولة تتبع مراحل النمو الحضري مسألة جوهرية لفهم التغيرات السريعة والمتلاحقة التي ارتبطت بالظاهرة في الوقت الراهن(1)، حيث أصبحت مشكلة توزيع السكان في البلدان العربية عامة وفي الجزائر خاصة من المشاكل الهامة التي تؤثر بصفة مباشرة على التوازنات البيئية وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بعض الأحيان، ويمثل هذا التوزيع صورة للنمو الاقتصادي ولخصائصه، إذ غالبا ما يكون (التوزيع) نتاجا لأسباب اقتصادية وظروف اجتماعية، منها ماهو ظرفي ومنها ماهو هيكلي مثل الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتغيرات الحاصلة التي عاشها الاقتصاد الريفي في بعض الدول منها الجزائر مثلا ومدى ارتباطه بالأسواق في المدينة وخارجها.

واتفاقا مع هذا الطرح فقد وجهنا اهتمامنا إلى محاولة تبيان الأبعاد الحقيقية للنمو الحضري، من حيث تحديد معنى المفهوم ومضمونه، والمفاهيم الأخرى المرتبطة به (التحضر، درجة التحضر، الحضرية). مع توضيح جوانب الاختلاف والاتفاق في وجهات النظر، والتصورات التي تقوم عليها.

إن مهمتنا إذن تفرض علينا تحديد تصور واضح لما نعنيه بالمفاهيم المذكورة والمستعملة في هذه الدراسة معتمدين على استعراض مختلف هذه التصورات محاولين معالجة الموضوع من صيغة المقاربات المفاهيمية بعرض مختصر لمختلف الاتجاهات والمداخل المتعلقة بالنمو الحضري.

تحديد المفاهيم

1-1 مفهوم النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به

ترتبط معاني المفاهيم التي لها علاقة بالنمو الحضري إلى حد كبير بـ : المدلول الديمغرافي، الذي يستند على البعد أو العامل الديمغرافي وحده كمقياس لعملية التحضر والنمو الحضري. ويرى أنصار هذا المبدأ وتتقدمهم المفكرة هوب تيسدال Hope Tisdale، أن ماهو حضري وفقا لهذا المدلول أو التصور إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين، أو نسبة هؤلاء إلى إجمالي السكان.

وبمعنى أوضح، يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة شريطة أن لا يقل عدد سكان أصغر مدينة عن (20 ألف نسمة) كحد أدنى وبالتالي يصنفها إلى مركز حضري(2).

أما التصور أو المدلول الاقتصادي ووفقا له فقد ارتبط كلا المفهومين (التحضر والنمو الحضري) بحركة انتقال وتحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا، أو بمعنى أبسط الانتقال من حاله تقوم فيها الحياة على أساس العمل أو الإنتاج الأولي، كالصيد والزراعة مثلا إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدماتي، أو بعبارة أخرى حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق.

وبصفة عامة يؤكد هذا الاتجاه مدى اهتمام الدراسات الحضرية الغربية والأمريكية بصفة خاصة بدراسة الاقتصاد الميتروبوليتاني والارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر.

وأهم الأمثلة على ذلك دراسة جراس N.S.B. GRAS في محاولته استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية، وقد أشار في مدخله التطوري، علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ، كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية ثانية، كما ميز " جراس " خمس مراحل في تحليله التاريخي وهي :

1- مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط.
2- مرحلة اقتصاد الرعي.
3- مرحلة اقتصاد القرية المستقرة.
4- مرحلة اقتصاد المدينة الصغيرة.
5- مرحلة الاقتصاد الميتروبوليتاني.

ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة أهم العوامل التي أدت إلى دخول البشرية في مرحلة أكثر تقدما على طريق التحضر ثم توالى هذا التطور في نظر جراس لتنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد أعداد الحرفيين وتطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري وكان ظهور الميتروبوليس بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة الاقتصاد الميتروبوليتاني.

وبنفس الطريقة عالج ايريك لامبارد E. Lambard الموضوع في دراسته للتطور الصناعي الحضري منتهجا نفس المراحل التي حددها " جراس ".

وحسب " لامبارد " إن المدينة الحديثة هي نتاجا مباشرا للتزايد السريع والمتواصل في الإنتاج الزراعي، والتطبيق الواسع المجال للتكنولوجيا الصناعية إبان القرن 19 خاصة. وأما مدينة القرن 20 ذات الطابع الميتروبوليتي فهي نتاج للاستخدام المكثف للعلم في مجال الصناعة، وانتشار الطاقة الكهربائية واكتشاف السيارة وغيرها، مما أسماه لامبارد بالثورة التكنولوجية، والتي أفسحت المجال لتجمعات حضرية كبرى لم تعرف من قبل(3).

- أما المدلول السلوكي فيؤكد في مجال التحضر والنمو الحضري على خبرة الأفراد على مر الزمن من حيث أنماط السلوك والتفاعل. وانتشار هذه الأنماط وأساليب الفكر الحضرية.

- ووفقا للمدلول التنظيمي فإن مفهوم التحضر أوالنمو الحضري لا يقتصر على مجرد زيادة عدد السكان وارتفاع كثافتهم، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعية متقدمة، وإنما يعني في الأساس الاتجاه إلى تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا، ويشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال والميكانيزمات الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة، ومتمايزة، أي بعبارة أخرى فإن النمو الحضري هنا هو انتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر

تعقيدا، كما أن التحضر معناه تراكم التطور والتعقيد النظامي بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه الفوضى المركزية، وتطوير الأسواق المحلية، والإقليمية والعالمية، وانتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية (هيئات، نقابات، اتحادات، جمعيات).

إلى جانب تطوير عدد من التنظيمات الاجتماعية لتقابل الاحتياجات المتزايدة لنظام اقتصادي واجتماعي معقد، والواقع أن هناك قدرا متراكما من التراث الذي يدور حول ما ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري بوجه عام من مظاهر للتغير في هذا الجانب".

- أما التصور الإيكولوجي: فيكاد يشكل تركيبا للمدلولين السابقين (الديمغرافي، الاقتصادي) ويؤكد أصحاب هذا التصور (المدرسة الايكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة) على عامل السكان والمكان، أو متغير الحجم والكثافة، كأهم مقياس لدرجة التحضر، كما تقاس درجات التحضر وفقا لهذا التصور، في ضوء وضوح سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستخدامها لرفاهيته، بكل ما تتضمنه هذه السيطرة من معاني التعديل أو التغيير، أو تمايز استخدام الأرض أو استثمار الموارد البيئية، أو غير ذلك من الموارد التي انعكست وعلى مر الزمن على الطابع الفيزيقي للمجتمع الحضري، وحجمه، وخصائص أساسه الوظيفي، ونمط توزيع السكان والنشاطات واتجاهات نموه.

من ذلك يمكن القول أن مفهوم التحضر قد ارتبط بمعاني كثيرة منها الإشارة إلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في هذه المناطق الحضرية، عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية، وكذا انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية وبالتالي الإشارة إلى الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في نشر الثقافة الحضرية إلى جوانب الريف، والحقيقة فإن المعنى الأول يشير إلى تفسير ديمغرافي ضيق للمصطلح، لذا يستثنى من هذا أن الفكرة (التصور) تجعل من التحضر عملية لإعادة التوزيع السكاني.

بينما يرتبط التصور السلوكي ارتباطا مباشرا بالتفكير التطوري في المدرسة الألمانية لعلم الاجتماع بدءا بـ (توينز، زيمل، وفيبر) وغيرهم ممن أخذوا بفكرة النموذج المثالي وطبقوها على نطاق واسع في دراسة ظواهر الحضر والتحضر وعلى أية حال فإن عملية التحضر هنا تعني باختصار انتقال وتطور المجتمع إلى شكل " الرابطة " ليتميز في النهاية بانقسامية الأدوار، وتعددية الانتماءات ، وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية.

وبعبارة أخرى يعني التحضر الانتقال إلى نموذج أكثر عقلانية للفعل الاجتماعي والتفاعل، هذا النموذج الذي ارتبط وصفه باستخدام مصطلحات (كوزموبوليتية، والعلمانية، والعقلانية، والهامشية، واللامعيارية، والاغتراب) وقد انتقلت نفس الفكرة إلى المدرسة الأمريكية في علم الاجتماع من خلال تأثر روبرت بارك بدراسته في ألمانيا، وكان من ذلك أن ينشأ علم الاجتماع الحضري في أمريكا كعلم لدراسة الأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية التي سادت المدن الكبرى. وكانت المدينة – وبخاصة شيكاغو، تمثل معملا اجتماعيا لتحليل وتفسير ظواهر التحضر والحضرية، وقد

تبلورت هذه الفكرة عند كل من روبرت رافيلد، ولويس ويرث، وانتهى الأمر إلى تصور النمو الحضري على طول متصل تمثل فيه عملية التحضر تحولا وانتقالا للموقف الاجتماعي من قطب غير حضري (ريفي – فولك – سابق على التحضر) إلى القطب الحضري، بخصائصه الحضرية السابقة وتتابعت دراسات أخرى في بريطانيا اعتناءا بتجديد مؤشرات الحضرية لتكون تراثا هائلا ومتراكما، وأهم هذه الدراسات دراسة رونالد فرنكنبربرج حيث قدم " متصلا " طور من خلاله نظرية التغير الاجتماعي، كعمليـة للتطور التاريخي المستمر من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري وذلك من خلال عمليات التصنيع وتقسيم العمل وتمايز الأدوار(4).

مما سبق يتضح لنا مدى تشعب النظرة إلى مفهومي التحضر والنمو الحضري في ضوء أي من المدلولات أو التصورات التي ذكرناها كما ارتبط بكل منها صعوبات خاصة بالتعريف والقياس. لذلك يعتقد أنه من الملائم إذا كانت هناك محاولة تهدف إلى تحقيق المقاربة فلا بد أن تعتمد التحليل التاريخي للنمو الحضري بأبعاده المختلفة، وعلى نحو متكامل أما فيما يهمنا نحن فقد قمنا باستعراض بعض التعاريف للمفاهيم المذكورة قد نصل من خلالها إلى توضيح معالم هذه المقاربة المفاهيمية وذلك على النحو التالي :

2-1 مفاهيم (التحضر، درجة التحضر، الحضرية)

1- التحضر

اختلفت وجهات النظر حوله إذ ينظر إليه البعض على أنه تركيز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة من حيث الشكل والحجم، ويرى البعض الآخر على أنه عملية معقدة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة الأساسية، على حيز جغرافي معين يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك ونظام ومؤسسات حضرية. وعلى هذا الأساس فإن" التحضر" يشير إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم خلالها انتقال أهل الريف إلى المدن، واكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية " (5).

- أما هوب تيسدال فقد عرفت التحضر بأنه زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية ". وقد استندت سيدال إلى عنصرين أساسين :

أ- تعدد نقاط التركيز السكاني من ناحية.

ب- زيادة حجم المراكز من ناحية أخرى.

ومن ثم فإن تزايد السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا في نظرها لقياس عمليات التحضر والنمو الحضري.

ويتطرق كل من جون فريدمان(J. Freidmann)، وروبرت وولف(R. Wolf) في مقدمة كتابهما (التحول الحضري) إلى القول بأن " التحضر بشكل عام يشير تارة إلى تركيز السكان في مواطن قليلة، حيث تنحصر نشاطاتهم الاقتصادية الرئيسية في الخدمات والتجارة والصناعات الحرفية، بعد أن كانوا سابقا يعملون بالزراعة بشكل

رئيسي ، كما يشير تارة أخرى إلى الأنماط الحضرية في الإنتاج والمعيشة والتفكير والتي تنتشر من المدن باتجاه الأرياف والقرى المحيطة بها، وعلى أية حال فإن استمرار هذه العمليات سوف يبدل في المعاني الاجتماعية لمعالم سطح الأرض بشكل عميق(6).

وقد يحدث التحضر بطريقة عكس ما تقدم، كان تغزو الأساليب الحضرية، الريف وقراه، بأي صورة من الصور ينتج عنها امتصاص لقيم وأنماط الحضر وعلى سبيل المثال (أجهزة الاستقبال التلفزيونية، الأشكال المعمارية وأنماط البناء المستعملة حاليا).

ويعرفه الأستاذ عبد المنعم نور في كتابه " الحضارة والتحضر":"أن التحضر يقصد به الدلالة على إتمام عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة، والإقامة في المجتمع المحلي، ومن ثم يكتسبون تدريجيا أنماط الحضر، ويقال عنهم حينها أنهم تكيفوا حضريا، أو بمعنى آخر تحضروا أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن (7).

كما يعرف التحضر لغرض إحصائي وتحليلي بأنه " مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن " ويشير ألدرج (Eldrige. H.T) إلى عنصرين يتضمنهم مفهوم التحضر :

- تعدد محاولة التمركز.
- زيادة حجم الكثافة البشرية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن(8).

2-درجة التحضر

تعني نسبة سكان المدن لمجموع السكان. ويلاحظ أن هذه النسبة آخذة في الزيادة بسبب التضخم الحضري على حساب الريف في العالم بوجه عام وفي الدول العربية بشكل خاص، كما يلاحظ أنها (درجة التحضر) آخذة في الزيادة بشكل مطرد وهو ما نطلق عليه مصطلح " النمو الحضري " ومعناه زيادة عدد سكان المدن.

3- الحضرية

تشير إلى حالة أو كيفية أو طريقة للحياة على حد تعبير لويس ويرث، ويتجه بنا هذا المعنى إلى خاصية من خصائص المجتمع المحلي الحضري.

كما اكتسب تعريف يجعل منها طريقة للحياة أو نسق معين من قيم ومعايير للسلوك، وأنماط للتفاعل والعلاقات الاجتماعية، ترتبط بسياق زمني ومكاني معين توصف بأنها "حضرية ".

ويميز العلماء هنا بين التحضر بمعنى التركيز السكاني في المدن وبين الحضرية كأسلوب للحياة حيث يفترض بالحضرية أن تكون محصورة في المدن وتوصف على أنها شكل من أشكال السلوك المشروط أكثر من كونه عملية تغير. ومن مؤيدي هذه الفكرة رائد مدرسة شيكاغو للبحث الحضري " لويس ويرث ".

ولها معنى اقتصادي، حيث ينظر إليها على أنها أسلوب أو طريقة للحياة تتغير وفق مراحل التطور الاقتصادي.

تعقيب ومناقشة

بعد عرض مجموعة من التعريفات التي تناولت بالتحليل مفهوم النمو الحضري تبعا لأهم التصورات والاتجاهات الواردة في هذا الشأن، نستخلص أن كل تصور أو مدلول ما سبق يثير عددا من التساؤلات النظرية والمنهجية، ويرتبط بصعوبات خاصة بالتعريف والقياس.

كما أن أي تصور من هذه التصورات لا يصلح بمفرده للتحليل التاريخي لأبعاد الظاهرة على نحو متكامل. فإذا كان التصور السلوكي مثلا يتكون من متغيرات غير قاطعة أو محدودة، فإنه كما يواجه صعوبة التحقق الإمبريقي خاصة عند تطبيقه في فترات تاريخية سابقة، ذلك أن أصحابه في اهتمامهم بإيجاد " التشابهات" وتجاهل "الفروق والاختلافات " يميلون إلى الإطاحة بتراكم الخبرة والتجربة التاريخية.

أما التصور الديمغرافي ورغم ما فيه من تصور واضح عن إبراز الخصائص المميزة للعملية، والابتعاد الأكثر وضوحا عن التصور السوسيولوجي للمفهوم، فهو يثير أيضا بعض الصعوبات المرتبطة بالقياس، خاصة وأن خصائص مثل الحجم والكثافة، قد تكون مؤشرات مضللة للتحضر في سياقات ثقافية وتاريخية مختلفة، ومع ذلك فإن البيانات والمعلومات التي ترتبط " بالوقوع التاريخي " للتحضر تفرض على الباحث الاهتمام بتحديد أعداد المدن وأحجامها، في المراحل التاريخية المختلفة.

عندئذ يفيد المدخل الديمغرافي إلى حد كبير في دراسة هذا "الوقوع التاريخي" للعملية، ومن ناحية أخرى لا يقتصر التحضر بمعنى تزايد المدن عددا وحجما على مجرد عوامل السكان والمكان، بل لا بد من توافر القدرات والإمكانات الملائمة التي تتمثل أساسا في خصائص السكان، وما يمكن أن ينجزوه أو يطوروه في بيئتهم اعتمادا على الوسائل المادية التي يمتلكونها وعلى التنظيم الاجتماعي الذي يطورونه بينهم، مما يؤدي في النهاية إلى التوافق وعلى ذلك، فإن حجم التحضر ومداه يتوقف إلى جانب تزايد أعداد وأحجام التركيزات السكانية على القدرة التكنولوجية والتنظيمية للسكان، خاصة إذا نظرنا إلى التحضر على أنه طريقة لتنظيم السكان بهدف تحقيق مستوى معيشي معين داخل بيئة معينة مع ذلك لا يمكن النظر إلى " التكنولوجيا " المتطورة على أنها خاصية جامعة صانعة للتحضر.

ومن ثم لا يمكن الأخذ بالتصور أو المدلول الاقتصادي كمؤشر وحيد أيضا للتحضر رغم ما ينطوي عليه من صدق تاريخي وامبريقي حول ملازمة التكنولوجيا، والتكنولوجيا الصناعية بصفة خاصة للتحضر ملازمة ضرورية.

مما سبق يتضح لنا مدى قصور النظرة إلى " التحضر " و"النمو الحضري" في ضوء أي من المدلولات والتصورات السابقة على حدا .

من هنا نرى بأنه من الملائم جدا أن تستوعب أي محاولة علمية للتحليل التاريخي " للنمو الحضري" الأبعاد المختلفة أو بمعنى آخر التصورات السابقة مجتمعة معا للعملية. وهذا ليس بالجديد حين يسعى التحليل إلى الكشف عن أبعاد الظاهرة وعلى نحو متكامل .

وقد بدأ علماء الأيكولوجيا باستخدامهم لهذه الفكرة الشاملة وأطلقوا عليها اسم " المركب الأيكولوجي " لتفسير أنماط التحضر المختلفة، حيث تضمن هذا المركب في نظر أصحابه، أونيس دانكانO.D.Duncan وليوشنور L. Shnore، الاعتماد على متغيرات " السكان والبيئة، والتكنولوجيا، التنظيم " في تفسير عملية التحضر عبر التاريخ وتحديد عواملها، وعملياتها المختلفة.

بعد أن عرضنا مختلف معاني المفاهيم السابقة وطبيعة الارتباط والتقارب فيما بينها يمكننا تعريف هذه المفاهيم بما يتماشى والبحث التي بين أيدينا، وذلك على النحو التالي :

1- مفهوم النمو الحضري

يعني زيادة سكان المدن، وما يصحبها من تغيرات وتبدلات تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، والفيزيقية المختلفة، وكذا حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم داخل المجال الحضري بمركزه ومحيطه، وأن تزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري مستمر.

2- مفهوم التحضر

هو إحدى العمليات الاجتماعية التي يتم من خلالها الانتقال والتحول من بيئة ريفية بسيطة الخصائص إلى بيئة حضرية متعقدة الخصائص تحدث فيها محاولات التكيف

والاكتساب التدريجي لأنماط الحياة الحضرية يرافقه أحيانا التنازل أو التخلي عن أنماط الحياة في البيئة الأصلية (الريفية).

وقد يلاحظ أحيانا محاولات للتمسك ببعض الخصائص والأنماط من خلال السلوك والحياة اليومية في الحضر، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة التكيف مع أنماط البيئة الجديدة.

3- مفهوم الحضرية

أسلوب للحياة في الحضر يتأثر بمختلف مستويات التغير التي تحدث داخل المجتمع.

من هذه التعاريف السابقة، نلاحظ أن الاعتماد على عامل أو جانب واحد في تفسير المفهوم غير شامل لتحقيق معنى واحد للمفهوم. الشيء الذي يتطلب الإلمام بمختلف الجوانب لإعطاء تفسير وتعريف كاف للمفهوم.

المراجع

1- حافظ بن حمودة شقير، الهجرة الداخلية في المدن العربية " ورقة بحث للندوة العلمية/ منظمة المدن العربية أفريل 2000 الكويت.

2- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعارف الجامعية ص.1

3- المرجع نفسه، ص.80

4- المرجع نفسه، ص.83

5- عبدالإله أبو عياش، اسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، ط1، وكالة المطبوعات ، الكويت 1980، ص.12

6- جون فريدمان، روبرت وولف، التحول الحضري، ترجمة ادريس القزتم، أحمد الربايعة، الجامعة الأردنية 1979، ص م.

7- محمد عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، ط1 مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص.56

8- عبدالإله أبو عياش، اسحاق يعقوب القطب، مرجع سبق ذكره، ص123.